

الحادية عشرة منه ان هذا الاجراء بان لهم دينهم وله دينهم هل هو قرار فيكون مستغنياً ومحمولاً  
 او لا يستغنى في الآية ولا يخصه فلهذا مسئلة شريفة من اهل المسائل المذكورة وقد غلط في السورة  
 خلافاً وظنوا انها منسوبة بآية السيف لا اعتقادهم ان هذه الآية اقتضت التفرقة بين دينهم  
 ودين آخرون انها منسوبة بمن يقرض على دينهم وهم اهل الكتاب وكما القولين غلط محض فلا يستغنى  
 السورة ولا يخصه بل هي محكمة عومها نص محفوظ وهي من السور التي لا يسجد دخول الشيخ فيها وهذه  
 السورة اخلصت للتوحيد ولها التسمية من الاختصاص ونشأ الغلط ظنهم ان الآية اقتضت  
 اقرارهم على دينهم ثم رد ان هذا القرار قد نزل بالسيف فقالوا مستغنى وقالت طائفة نزل  
 عن بعض الكفار وهم من لا كتاب له فقالوا هو مخصوص ومعاذ الله ان تكون الآية اقتضت  
 تفرقهم لهم واقرارهم على دينهم ايدى بل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الامر ارشاده  
 عليه وعلى اصحابه اشد على انكار عليهم في دينهم وتبجيح والحق عند الهدى لهم والوعيد  
 كقوله في كل ناد وقد سألوه ان يكف عن ذكرهم وعيب دينهم وبشركونه وشانه  
 فابى لا مضياً على انكار عليهم وعيب دينهم فكيف يقال ان الآية اقتضت تفرقهم لهم  
 معاذاً لله من هذا الرجم الباطل واما الآية اقتضت البرائة المحضه كما تقدم وانما هم عليه  
 من الدين لا بد ففرهم عليه ايدى فانه دين باطل فمختص بهم لا يشركهم فيه وهم يشركونه في دينه  
 الحق فهذا غاية البرائة والتصل هو فقرهم في دينهم فاقرب اقرار حتى يدعى الشيخ والخصم  
 اقربى اذا جرحوا بالسيف كما جرحوا بالجمه لا يصح ان يقال لهم لكم دينكم ولى  
 دين بل هذه آية قاتلة محكمة تامة بين المؤمنين  
 والكافرين الى ان يظهر الله منهم  
 بلا دونه وعبادته من المؤمنين المؤمنين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَحْمَدُ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا  
وعلى آله وصحبه أجمعين وأتباعه طهارة إلى يوم الدين  
وبعد فهذه رسالة مؤلفة لبيان حكم الأمانة النقدية  
المشهورة بياضه وتداولها بين الناس من حيث  
وجوب الزكاة فيها إذا وصلت قيمتها قيمة عشرين  
شقالاً من الذهب أو مائتي درهم من الفضة للمساكين  
لمائة وأربعين شقالاً من الفضة؛ دحرمة الربا فيها  
فأقول وبالله التوفيق لا يخفى على أهل العلم أن الله تعالى  
في أحكامه المباركة حكماً ومصابيحاً دينية وأورشليمية  
لجبت ترضيها العقول السليمة وتؤمن بها...  
وان الله تعالى فرض زكاة الأموال على الأغنياء  
لرفع حاجات المستحقين فإن للمسلم هذا المسلم  
لا يظلم ولا يحقره ولا يكذب به ولا يخذله وقال  
إنما المؤمنون اخوة..



فجعل من المواشي والمزارع والتجارات والنقود  
حصّة للمتقى ولا كان تفاعل الناس سابقا  
ولا تفاعل المعدنين المعروفين الذهب والفضة  
لزيادة الرغبة فيها جعلها الله تعالى اثنا للحاجات  
وقيمة لها فكانت الأشياء، مقدرة بها لا بالعكس  
فأوجب منها حصّة للمتقى بنسبة واحد من الأربعة  
وعين لها نصيبا معينا أعني عشرين مثقالا  
من الذهب ومئة دراهم من فضة لا من الفضة ...  
فاستقرى لم الإسلام على ذلك إلى أن تغير العالم  
وتبدلت قواعده الأمور ففقدت الدول لم السيطرة  
تركها للناس بالتقديس ووضعوا لكل دولة  
مقدارا من الأوراق النقدية بحسب ما لها  
من الضمان سواء من النقود أو المعادن أو  
غيرها من سائر المسترجعات العالمية ...



القسم الاول الا فيها والمطلق في جميع الاحكام  
ورتبة اعلى واعز من ان يصل اليه الا من وهبه  
ربه تلك الرتبة .

والقسم الثاني الا فيها والخاص في علم خاص كسنة  
الزكاة اذ الربا اذ غيرها وذلك ليس ممنوعا عن  
علم له بصيرة في ذلك الموضوع كما صرح به الامام  
عجته الاسلام القراني في المنصف ونصه .  
رقيقة في التحقيق يقل عنها الاكثرون .

اصباح هذه العلوم الثمانية انما يشترط في حق المجتهد  
المطلق (لأنه يفتي في جميع الشرع وليس الاجتهاد  
محصلا لا يتجزأ بل يجب ان يقال للعالم بمصنف الاجتهاد  
في بعض الاحكام دون بعض فمن عرف طريق النظر القياس  
فله ان يفتي في مسألة قياسية وان لم يكن ما هذا  
في علم الحديث فمن ينظر في مسألة المشرقة يكفي  
ان يكون نقيها النفس عارفا باصول الفرائض وما فيها  
وان لم يكن قد حصل على الاغيا والتي وردت في مسألة خريم



المكرات ومن انصف اعترف بسلام الامام  
 حجة الاسلام نور الله تعالى روحه لاسيما في قضية  
 هي عبارة عن عرقه الربا فيما يتداول بين المسلمين  
 هذا اخو كلاما وترجوه من هنا ما :  
 سبحان ربك رب العزة عما يصفون و سلام على  
 والحمد لله رب العالمين

الفقيه الخادم للعلم والدين  
 في مدرسته جامع مسجد علفار  
 نور الله روحه عند الكريم المذبح  
 عليه السلام

١٤١٢  
 ٤٠ ربيع الاول  
 ١٧ / ٩ / ١٩٩٤ م